

هكذا من الأعمال

□ السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء والوزراء أعضاء مجلس الشعب يتابعون المناقشات حول استقالة العضوية

[illegible]

أشودجة نظره في المجلس والمجلس
بمجلسه بشأن ذي التطلعات القنوني
(٢٣) لسنة ١٩٧٨ فيه موحدا
في حين أن يكون بالنسبة إلى الشرط
بأنه ما يفسد الحاشية السياسية
الخاصة إلى شكله أوردت المنصب
والوزارة أو الحزبية الواردة في المادة
التي يفسد منه هو لم يكن ولم يترك
أينما أسندت للحزب السياسية لئلا
الوزارة - كما أنه أسيدي
الذي دعوى بأن محكمة القضاء الإداري
تألف من طرفي الدعي العام الاشتراكي
طبقا لقانون المفكر على حاله
حيث أنه جلسة تربية أم الحكة
تجدد إلى المجلس انتظار ما ينبغي
في القضاء فيها هو معروض عليه .
وقد استأنل للجنة ما سبق أنه قد
في اسم السيد المصطفى عبد الفتاح
من بين طلي الدعي العام الاشتراكي
من تطوّر مناصب وزيرية لأحزاب
سياسية عدا الحزبين الوطني والحزب
اشتراكي (بحر الفتاح) فيه قيل
في ٢٠ يوليو سنة ١٩٧٥ - وذلك تحت
الرقم ٢٨ ، وباعتبار أن السيد المصطفى
الذي ضمن تحت تولي وزير الشؤون
اجتماعية منتخبا لرؤس الوفد القديم
وقد ورد في كتاب السيد المصطفى
الذي ذكره بأنه قد سلم رقم ١٧/٧
في السيد الأستاذ الدعي العام
الذي أرسله إلى المجلس انتظار ما ينبغي
بالدعة (٤) من القانون رقم (٢٢)
سنة ١٩٧٨ .
ولكن المصطفى بأن ذلك التبليغ
لدى الدعي العام الاشتراكي له (كان
سياسيا على البيان الوارد لاسمائه
وزارة الداخلية ووزارة مجلس الوزراء
التي قلدت منصب الوزارة في الفترة
سابقة على ٢٢ من يوليو سنة ١٩٧٥
كما ذكر السيد المصطفى أنه يطمع
حال) أن يتظلم لحزب الشعب من
قرار الترشح الذي لا ن سبب التظلم
الذي قد يستند إلى المجلة بشأن
في الحزب الاشتراكي وهو أن غير
ورد ، وأن كانت الحكومة وثيقة
السياسة للقرار المذكور وأخذت
به لم يوفق في الصواب في شأن
الذي أوردته رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨
في المجلة بعيدة عن اختصاص
السيد المصطفى (.
وقد أرسلت اللجنة إلى السيد المصطفى
بأن يتبرع ١٩٧٨/٧/٢٠ في الدعوى
معه ، في حاشية الإدلاء بالوثائق
التي

قبل ثورة ٢٢ من يوليو سنة ١٩٥٢
التي يرغب على تحتها في الشخص
سريان الخطر الغير بين ذلك حين
الوزارة من شأنه (سواء كان ذلك
بالاشتراك في تقلد الحاشية الوزارية
منها إلى الحزب السياسية التي
تولت الحكم قبل ٢٢ من يوليو سنة
١٩٥٢ بالاشتراك ..) وذلك بعد
عبارة (لا يجوز التنازل إلى الحزب
السياسي أو مباشرة الحقوق والتفويض
السياسي لكل من تسبب في إفساد
الحاشية السياسية) كما بين ما
سبق أن أشرقت على وصف الأستاذ
للمجلس السياسي قبل ثورة ٢٢ يوليو
سنة ١٩٥٢ بأنه يتفق مع شخصي مرجح
التي حين تولي الوزارة بصفته الحزبية
بأن الاشتراك في قيادة الأحزاب وأدائها
فيها ذات الحزبين المذكورين ، بأن
ويؤكد ذلك ويصممه أن الفترة الرابعة
المذكورة قد حدثت أن مجال
تظلم ذوي الشأن إلى مجلس الشعب
هو مجرد أن يتقدم أحد المناصب
الحزبية أو الوزارية أشار إليها في
الفترة الأولى - أي مع تولي الوزارة
بمقتضى المادة ١٠ وتوليم قيادة الأحزاب
وأدائها شؤونها على النحو الوارد في
انقرة المذكورة .
ولا يمثل أن يكون حكم القضاة الأولى
من المادة أنشد الفكر السياسي لتحقته
ثبوت أستاذ الحاشية السياسية على
شخص من تولوا الوزارة بصفته
الحزبية أو تولي قيادة الأحزاب وأدائها
قبل ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢ في ذات
الوقت التي يقصر المخرج في الفترة
الرابعة من ذات الحاشية التظلم على
مجرد تولي منصب ما ورد ذكره
في الفترة الأولى - وذلك ما لم يكن
التصديق السليم لهذه الفترة أو أن مجرد
تولي المنصب أو أحد المناصب للحاشية
السياسية قبل ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢
في تطبيق أحكامها وليس من سبب
آخر لسريان حكمها بأي وجه من الوجوه
وهي أنه قد بينا للجنة أن سيادته
قد عين وزيراً للدولة بمرسوم ملكي
صادر في ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥١ .
ومن وزير الدولة بالنيابة بمرسوم
صادر في أول يوليو سنة ١٩٥١ كما
عين وزيراً للشؤون الاجتماعية بمرسوم
في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وقد
شغل هذا المنصب الوزارية بصفته
عضواً بحزب الوفد على حوكمة الحزب
المفكر .

أبدأ العمل بين السلطات با يستعته
في استئصال الحاشية السياسية .
لشؤون أعماله وليس أن تفسد الفترة
اللاحقة من المادة الرابعة والقضاة الأخيرة
من المادة الخامسة من القانون
رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨ من هذا القرار
أو أحكامها كانت كافية ما اعتبر
وتحت أحكام الدستور بشأن استئصال
المجلس بشأن أعماله وبينها استئصال
الحزب عنهم .
وحيث أنه لم يرد في الدستور نص
مرجح بأن تتولى سلطة أخرى تحت
بدي فقد أعاض الحاشية لشرط
السياسة وإصدار قرارات أو أحكام
بنيها ما تجري في ذات الشأن وإقرار
المجلس بما يصدر عنها وبمعنى التي
أي اقتراح بإسقاط الحاشية بسبب
فقدان أحد الشروط قبل صدور الحكم
أو القرار من السلطة المختصة .
وذلك أي ذات الوقت التي بين من
مقارنة هذا الوضع بما تمت عليه المادة
(١٢) من الدستور مراحلة على
اختصاص المجلس بإقتل من حصة
مقصودة أعماله .
والقول بأنه مدام قد أثر الأمر
ألم القضاء بأنه يضمن انتظار ما يوفق
أسره أنه حكمه في ذات الشأن بعد
١٩٥٠ لا سنة له منصوص الدستور
الذي لو كان قد دعوى برهنة على
سبب المصطفى وإقتل من وقت القول
بذلك مع الحكم الأخير من أجلها في
المادة (١٦) اختصاص المجلس
بإقادة على أعماله وقد باسقاط
الحزبية عن أحد أملاكه ذات كان
ذلك بسبب إخطاء المجلس بتدقيقه
الثقة والاعتبار ، أو تتسبب اختلال
بواجبات منصبه وهي ما ينبغي
بمقتضى إليها سلطة التفتيش
بالنسبة لتفتيش الواقع التي تبطل
الوجود وتحتيد الوزارة المنصب لها ،
أو ذات كان ذلك بسبب إخطاء قانونية
ترتب حدوثها من أحد شروط قانونية
أو معة العمل أو الفلاح التي انتخب
عليه أسسها حيث لا يتبع المجلس
باعتقادي الذي له في الدعوى الأول ،
والتي عليه إزاله حكم الدستور
واعتبرت بإسقاط المقصودة بغيره قد
المصطفى للشرط أو الصفة التي يحددها
القانون الخاص بذلك .
وإزاء على ما سبق فيجبه تری
الجنة أنه وإن كان من المسلم به
استئصال الحاشية السياسية بإقتل من

كلتة تقالا :

من الميرات التي تفتح وصفا
فتقيا للوجه الذي بلغ مها كانت
لا تملح حيرة سائلة لا يرس بها
القول انما جرحه خطوبا واسرها
والزحام والارتداد ، ضرورات خفة
من كل قبة في بقاع ارضها الطيبة
تلتك علينا وتصلح يومنا انما انتهنا
من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال
ضرورات اقصى الشرق الى اقصى الغرب ،
ضرورات كانت بل تقدير المستوفين
وخلاصة شرع في كل ظروف
والرؤى الجيدة ، كان يوسع امجبه
والرئيس المون محمد انور السادات
اتاه زيارته الاحيائية فتحت ضرورات
النواذلي من التراث والوادي
ويعد اشد الممولون بروسة
وافتتحت التفتيد للبرق العامة التي
تتخذ بها شركة المال لالاسل
الخفية الفروع والتي تضرع الخرات
الاجبية في تنفيذ الاتفاقي وهي حصدلة
التي استخدمت الشركة من بناء الدرس
السالي السابق وفاق الزاين
بناطيم ، وفتح السوق وتاتي الزاين
التي ان من الضرورات التي نوردها
على سبيل المثال : الحضر خضات
مطبخ الحطب والاسد والتلمسة

وتج رشيد وهي صالغ والتربية
ومعدة كسارى ملحية في البراج
التوبيني والموني وكويري الزاين ،
لا يخلط ضرورات الحطب المظي
التي تتحرك الشركة في تنفيذها ..
ولغة الزاين بل المهنسي غواد
عبد البرقع ان الشركة تحت مذهبها
تنفذ جميع على بلغ حصرالي
..... ٧٥ جنيه بزنهاتقها
تقريبا من جميع العمل المستوف
على مالى البرج الخ (الفاتلي)
القبيل للزواج : ٧٨٠٠٠ - جنيه
بنصة ٢٢ ٪ من راس المال .
الشركة . مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه
" القبة الخاصة للكل القوي ، وملت
الاجور ٩٠٠٠٠ جنيه وقد اوتصحت
الاجزاية الزيادة المستمرة في نسبة
التنفيذ التي مقل التوسع المشرى في
الذين من طريق مقلو المصالح
التي بسمعة في ليبيا جاسد
للشركة اعمال والتكليف بلغت جى ان
حوالى ١٢٠٠٠ مليون دينار ايرى
ما كانت الشركة اكثير من الحصول
على اسناد تنفيذ مليحة .
بالطبعة العربية السعودية تمتد
١٦٠٠٠ ريال وقل وليس مجلس

الجانب المشرق بان مصر تطالب
بتمويلات من ممتلكات يمنية
تصل جزئياً تكسيوس قوله
نفس :

● أبلاك نزع ملكيتها
الحكومة اليمنية للجنة المالية
تتبعها ١٧٠ مليون مراهقة
[نحو ٧٢٠ مليون دولار] .
[١٧٠]

خبراء مشهورون
يؤيدون قراره
في اهل نكاحه

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 278: 1039-1044.

1. *Journal of the American Medical Association*, 1997; 277: 1033-1038.

100
